انتشار واسع للجامعات في أنحاء المملكة وخطط واعدة في مجال البحث العلمي

٨٧ ملياراً حجم استثمارات الدولة في قطاع التعليم العالي

يشهد قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطوراً شاملاً في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حفظهما الله، وحظي التعليم الجامعي في عهدهما بدعم سخي، حيث استثمرت الدولة في التعليم الجامعي على مدى السنوات الخمس الماضية ما قيمته ٥٥ مليار ريال سعودي.

وقد خصص له في ميزانية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ما قيمته حوالي ٣٢ ملياراً تمثل نسبة ٦,٧٪ من إجمالي ميزانية الدولة.

ونتيجة لهذا الدعم حقق التعليم الجامعي قفزات كبيرة في توسعه الأفقي الذي أثمر عن انتشار الكليات الجامعية في أكثر من سبع وسبعين محافظة، بعد أن كانت محصورة في سبع عشرة محافظة فقط قبل قرابة خمس سنوات.

التوسع الجامعي

تنتشر الجامعات السعودية اليوم في جميع مناطق المملكة الثلاثة عشرة، وقد وصل عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٤ جامعة، فيها ٤٤٠ كلية في مختلف التخصصات لتأهيل الطلاب والطالبات، ومنح درجات علمية من الدبلوم المتوسط إلى البكالوريوس والدبلومات العالية والماجستير والدكتوراه والزمالات، كما بلغ إجمالي عدد الوظائف المعتمدة في ميزانية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ حوالي ٤٣ ألف وظيفة عضو هيئة تدريس، وما يزيد على ٢ ألف وظيفة إدارية على مختلف المراتب.

وإضافة إلى زيادة الوظائف المعتمدة للجامعات، فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على جملة من الحوافز المالية التي ترمي إلى تعزيز ارتباط أعضاء هيئة التدريس بجامعاتهم، وتحفزهم للمزيد من التميز في البحث العلمي، والتي بدأ العمل بها منذ غرة شهر محرم من عام ١٤٣٠هـ وشملت الحوافز بدلات للتعليم الجامعي وذوي التخصصات النادرة والعاملين في الجامعات الناشئة والمتميزين في البحث العلمي والإبداع والابتكار.

وقد أدى رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية لاحتواء ما يزيد على ٨٦٪ من خريجي المدارس الثانوية، وهو رقم كبير يفوق بمراحل حجم الاستيعاب المتعارف عليه دوليا، والذي لا يتجاوز ٥٠٪ في المعدل، حيث تجاوز إجمالي المقبولين في مؤسسات التعليم العالي في الفصل الأول من العام الجامعي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ ٢٠٥ آلاف طالب وطالبة.

ولتحقيق العدالة وتساوي الفرص في التعليم العالي، والإسهام في رفع كفاءة عمليات القبول، جاء إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي ليتولى إعداد اختبارات القبول وإجراءها في مختلف مؤسسات التعليم العالي، وليسعى إلى تطوير وسائل القياس التربوي في جميع مستويات التعليم العالي باستخدام أدوات قياس مقننة للمؤشرات التربوية والتحصيلية.

البنية الأساسية

وقد صاحب التوسع في افتتاح الكليات والجامعات – وبهدف رفع الجودة – إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، لتقوم بالاعتماد المؤسسي والبرامجي، وما يتطلبانه من عمليات التحقق واتباع الجودة الشاملة في جميع العمليات التعليمية.

ولم يغفل التطوير تحديث البنى الأساسية في الجامعات الحديثة والقديمة، حيث شيدت المدن الجامعية الحديثة على أعلى المستويات الإنشائية في الجامعات الجديدة وفروعها، وعلى مساحات شاسعة تضم الكليات والوحدات التعليمية والمرافق الخاصة بالطلبة، وكذلك مساكن أعضاء هيئة التدريس، كما شمل التطوير الخطط وإعادة هيكلة الكليات والأقسام، وإنشاء وحدات تعنى بتحقيق الجودة

مشاريع جامعة الجوف

والحصول على الاعتماد الأكاديمي للبرامج. وتعمل الوزارة بالتعاون مع الجامعات على متابعة هذه المشروعات، واستكمال البنى التحتية، وتغطية حاجة الجامعات والكليات إليها.

كما تسعى وزارة التعليم العالي إلى تنفيذ مقرات أكثر من عشر مدن جامعية إضافة إلى مجمعات الكليات الجامعية في المحافظات، إلى جانب ما تم رصده لتنفيذ الكثير من المشروعات التطويرية في الجامعات القائمة، استكمالاً للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع الحيوي، حيث تضمنت الميزانية اعتمادات لاستكمال إنشاء المدينة الجامعية للطالبات، والمدينة الطبية لجامعة الملك سعود، وإنشاء المدينة الجامعية للطلاب في جامعة الملك خالد، وإنشاء المدن الجامعية للجامعات القائمة، وافتتاح ٤١ كلية جديدة وتشغيلها، واستمرار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

ومن المستجدات أيضاً تخصيص مبلغ ٦,٥ مليار ريال في ميزانية وزارة التعليم العالي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ لبناء وحدات سكنية لأعضاء هيئة التدريس في محيط المدن الجامعية، ووقعت الوزارة في هذا الإطار عقود إنشاء إسكان أعضاء هيئة التدريس في عدد من مناطق المملكة بتكلفة إجمالية تزيد على خمسة مليارات ريال.

طرحت وزارة التعليم العالي مشروع مراكز التميز البحثي للمنافسة بين الجامعات وفق مواصفات محددة وبلغ عدد تلك المراكز ثلاثة عشر مركزاً وبقيمة إجمالية بلغت ٤٧٥ مليون ريال

البحث العلمي

من جانب آخر، أخذت مسيرة البحث العلمي توجهاً جاداً تمثل في تبني البحوث التعاقدية من أجل التوسع في البحوث التطبيقية مع مؤسسات القطاع الأهلي وشركاته، فقد أنشأت كثير من الجامعات معاهد للبحوث والخدمات الاستشارية للقيام ببحوث تعاقدية مباشرة مع جهات خارج الجامعة ترمي إلى جعل الجامعات بيوت خبرة لمختلف قطاعات المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية عن طريق القيام بالبحوث التطبيقية وتقديم الاستشارات العلمية، كما توجهت بعض الجامعات مؤخراً إلى إنشاء الحدائق العلمية، أو حدائق التقنية التي تُعد من المسارات الحديثة في تطوير البحث العلمي في الجامعات.

ومع الصعوبات التمويلية التي واجهت البحث العلمي في الجامعات السعودية في الماضي، فإن ذلك لم يمنع من ظهور نشاط بحثي متميز في بعض الجامعات

مشاريع جامعة الملك خالد

نتجت عنه زيادة في عدد البحوث وبراءات الاختراع. وقد طرحت الوزارة مشروع مراكز التميز البحثي للمنافسة بين الجامعات وفق مواصفات محددة، حيث بلغ عدد تلك المراكز ثلاثة عشر مركزاً، وبقيمة إجمالية ٤٧٥ مليون ريال.

ولم يقتصر قبول الطلاب على الدراسة المحلية، بل تعداه إلى إتاحة الفرص للمتميزين للدراسة في الخارج. وبلغ إجمالي أعداد الدارسين في الخارج (إلى شهر شعبان ١٤٣٠هـ) من مختلف فئات الطلبة والطالبات ٦٢٢٤١ دارسا في مختلف الدرجات العلمية (بكالوريوس، ماجستير، زمالة، دكتوراه، وأخرى) في ١٤ مجالا دراسيا يدرسون في ٥٦ دولة.

ويمثل برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي البرنامج الأضخم في تاريخ الابتعاث، لما قدمه لأبناء البلاد من فرص متميزة للدراسة في الخارج. وتبلغ ميزانية هذا البرنامج عشرة مليارات ريال. وقد بلغت أعداد المبتعثين من خلال هذا البرنامج ٤٥٧٩٣ طالبا وطالبة، منهم ٦٥٩٣ خصصت بعثاتهم لجهات حكومية معينة.

وشهد التعليم العالي الأهلي تطوراً ملموساً في العقد الأخير، فبلغ عدد الجامعات الأهلية ثماني جامعات و١٧ كلية أهلية تنتشر في مناطق مختلفة في المملكة، وتقدم تخصصات حيوية تتفق مع السياسات الوطنية في افتتاح البرامج الجامعية. وتقدم الوزارة دعماً للتعليم العالي الأهلي لتشجيعه على التوسع والتنوع، وتؤكد أهمية تكامله مع التعليم العالي الحكومي، حيث دعمت الدولة الجامعات والكليات الأهلية بتقديم قروض ميسرة تبلغ ٤٠ مليون ريال لكل كلية وفق ضوابط محددة، وتدشين برنامج المنح الدراسية للابتعاث الداخلي والمخصص كله للدراسة في الجامعات والكليات الأهلية. وقد تم ربط تخصيص هذه المنح بما حققته كل كلية وجامعة سعودية أهلية في أدائها من ضوابط الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. وبلغ حجم المنح التي يقدمها البرنامج ١٠،٠٠٠ منحة دراسية ابتدأ العمل على تقديمها عام ١٤٢٧هـ بواقع ألفي منحة دراسية كل عام. ويحصل الدارس على دعم لمنحته الدراسية بمبلغ يتراوح بين ٢٠،٠٠٠ و٦٠،٠٠٠ ريال، حسب التخصص والمعدل التراكمي.

دعمت الوزارة ومولت المشروعات التطويرية في الجامعات في مجالات التخطيط الإستراتيجي والبحث والإبداع العلمي والكراسي البحثية واستقطاب العلماء والباحثين والمدرسين المتميزين وبرامج الجودة وبرامج التوأمة لتبادل الخبرات العلمية والبحثية بين الجامعات

البرامج التعليمية

وقد أولت وزارة التعليم العالي اهتماماً كبيراً بمواءمة مخرجات البرامج الجامعية للاحتياجات التنموية الوطنية، وبخاصة احتياجات التوظيف في القطاعين العام والخاص. وكان ذلك من خلال تنفيذ برامج واسعة لإعادة هيكلة برامج التعليم الجامعي التي شملت إعادة هيكلة ١٠٢ كلية للبنات، و١٨ كلية معلمين، وخمسين معهداً أو كلية للعلوم الصحية. وقد أثمرت تلك الجهود التي تلت إلحاق تلك الكليات إلى الجامعات هوية جديدة لبرامج التعليم العالي تتلاءم مع متطلبات التنمية الوطنية.

ويتيح برنامج التعليم الموازي الفرصة لمن لا تسمح لهم أوضاعهم العملية بالتفرغ التام للدراسة النهارية – وقد صدرت التوجيهات السامية في شهر رمضان عام ١٤٢٩هـ بتحمل الدولة رسوم برامج التعليم الموازي – وكذلك مشروع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ومن

مشاريع جامعة الدمام

شأن هذين النمطين زيادة فرص التعلم لمن يرغب فيه وفق ما تسمح به أوضاعهم لتحقيق رغباتهم وطموحاتهم.

كما دعمت الوزارة عدداً من النشاطات في الجامعات، بهدف رفع الجودة والكفاءة في مجالات مختلفة، من خلال الجامعات الحكومية والأهلية والتعليم الموازي والابتعاث، ومن تلك المشروعات:

- مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
- مشروع ترجمة الكتب العالمية في مجال التعليم العالي.
- مشروع مركز إحصاءات التعليم العالي.
- مشروع نظام المعلومات الجغرافي الإستراتيجي لوزارة التعليم العالي GIS.
- مشروع تطوير الجمعيات العلمية في الجامعات.
- مراكز التميز البحثي.
- مشروع المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي.
- المركز الوطني لبحوث الشباب.
- صندوق جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز لمشروعات البحث العلمي.
- مشروع تطوير برامج الإرشاد الطلابي وخدماته.

وقد أسهمت الوزارة في دعم وتمويل عدد من المشروعات التطويرية في الجامعات ومنها: نشر ثقافة التخطيط الإستراتيجي، ووضع خطط إستراتيجية للجامعات وعدد من البرامج المحفزة للبحث والإبداع العلمي، مثل برامج التوأمة التي من شأنها تبادل الخبرات العلمية والبحثية بين الجامعات، وبرامج الكراسي البحثية، وبرامج استقطاب الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين، وبرامج المنح البحثية، وبرامج التعاقد مع العلماء المتميزين، هذا إضافة إلى برامج الجودة.

كما أن معظم الجامعات قد اهتمت ببرامج السنة التحضيرية، بهدف تهيئة الطلبة وتوفير المهارات الأساسية للتعلم، ولم تغفل برامج الزيارات الطلابية لتبادل الخبرات. كما تمت مبادرات عديدة من الجامعات في تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية في القبول وإدارة شؤون الطلاب والبريد الإليكتروني.

المشروعات التطويرية

لقد كانت المشروعات التطويرية للوزارة خلال المرحلة السابقة تركز بشكل أوسع على نواحي الكم والتوسع الجغرافي وانتشار التعليم العالي في جميع مناطق المملكة، حتى تعددت الجامعات في بعض المناطق التي دعت الحاجة لتلك الجامعات، وقد تحققت الجهود بفضل الله ثم بفضل ولاة الأمر، يحفظهم الله، وتأتي نظرة التحسين والتطوير في الكيف والنوع في مجالات متعددة في التعليم الجامعي، ما يجعل الوزارة تنظر للمستقبل القريب من منظور التطوير النوعي والانطلاق نحو العالمية.

كما دعمت الوزارة الجامعات في العديد من المشروعات والبرامج والمبادرات النوعية، وقد أثمرت تلك الجهود في بروز عدد من جامعات المملكة ضمن تصنيفات مختلفة، وحازت على مراتب متقدمة فيها، وهي في تحسن وتطور مستمرين في هذا المجال، ولكن الدفع بعمليات التطوير نحو الريادة العالمية يقتضي توجيه الجهود والتركيز على العناصر التي تحقق العالمية لبعض الجامعات السعودية، والبدء في وضع خطط للتطوير النوعي للجامعات الناشئة، بهدف الشروع في وضع الأسس والتخطيط للبناء الصحيح لبلوغ درجات من التطوير النوعي، الذي سيؤدي بمشيئة الله إلى عالميتها خلال السنوات الخمس القادمة.

لقد دخل عدد من جامعات المملكة ضمن تصنيفات الجامعات العالمية، وحازت على مراتب متقدمة، وهي في تحسن وتطور مستمر في هذا المجال، ولكن الدفع بعمليات التطوير نحو العالمية لجميع الجامعات، يقتضي توجيه الجهود والتركيز على العناصر التي تحقق الريادة في الجامعات السعودية، والبدء في وضع خطط للتطوير النوعي للجامعات الناشئة، بهدف الشروع في وضع الأسس والبناء الصحيح المخطط لبلوغ درجات من التطوير النوعي، الذي سيؤدي بمشيئة الله إلى عالميتها خلال عشر سنوات.